

ثورة الشباب المصرية

بقلم وعيون عربية

الفصل الثامن

التحليل السيكولوجي
لآراء ساسة وصحف
أسبانيا في الثورة المصرية



أولاً: إعجاب وزيرة خارجية أسبانيا
خيمينيز بالثورة المصرية



تخلي الرئيس مبارك عن الحكم سيسرع من الانتقال الديمقراطي، ويسمح للشعب
المصري تحقيق تطلعاته المشروعة .



وزيره خارجية أسبانيا ترينيداد خيمينيز trinidad jimenez



البيانات الشخصية

الاسم: ترينيداد خيمينيز غارسيا هيرار ا.

تاريخ الميلاد: ٤ يناير ١٩٦٢م.

مكان الميلاد: مالطا - أسبانيا.

الجنسية: أسبانية.

الحالة الاجتماعية: متزوجة.

الحزب: الاشتراكي.

المهنة الحالية: وزيرة خارجية أسبانيا.

مهن سابقة:

عضو لجنة العلاقات الدولية في مجلس شباب أسبانيا.

مساعد مكتب الأمين العام للجنة الوطنية لاكتشاف أمريكا.

وزيرة السياسات الصحية والاجتماعية.

أستاذ محاضر في القانون بجامعة غينيا الإستوائية.

أستاذ محاضر في الجامعة الوطنية للتعليم عن بعد في باتا بأسبانيا.

المؤهلات العلمية: ليسانس القانون جامعة مدريد المستقلة.

نقدم بين يدي القارئ نص بيان صحفي بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٠ م. عن التعذيب في السجون المصرية وامتهان كرامة الإنسان المصري، ولا حياة لمن تنادي.

التقرير السنوي الثاني عن التعذيب في مصر لعام ٢٠٠٩م:

أصدرت الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات تقريرها السنوي الثاني عن التعذيب في مصر لعام ٢٠٠٩ م، ويحمل اسم مواطنون بلا أمان في وطنهم (مازل مسلسل اهدار الكرامة مستمر.... تعذيب وضرب وقتل داخل أقسام ومراكز الشرطة في مصر) والذي يحتوي على رصد وتوثيق حالة التعذيب في مصر خلال عام ٢٠٠٩ م، وحالة واحدة من عام ٢٠١٠م، وهي القضية التي هزت مصر على جميع الأصعدة سواء السياسية أو الشعبية وهي قضية الشاب المصري خالد سعيد والذي أطلق عليه أخيراً شهيد الإسكندرية وما جاء بها من ملابسات. وما زال مسلسل التعذيب مستمراً داخل أقسام ومراكز الشرطة، بل امتد أيضاً إلى الشارع وإلى السجون، مما يوضح استمرار تزايد ظاهرة التعذيب دون اهتمام من قيادات الشرطة أو الدولة للقضاء على مثل هذه الظاهرة الخطيرة التي من شأنها تقييد الحريات وانتهاك الجسد والروح دون مراعاة للآدمية التي حمها الله سبحانه وتعالى في كتبه وعن طريق أنبيائه ورسله، وأيضاً الحماية الدولية التي أتى بها القانون الدولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعاهدات والاتفاقيات التي تناهض التعذيب في العالم وحتى التشريعات الوطنية صريحة جداً من خلال الدستور المصري وقانون العقوبات؛ ولكن نتمنى أن تشدد العقوبة على من يقوم بفعل التعذيب بل نذهب إلى أكثر من ذلك ونقول: يجب الآن أن يتم سن قانون جديد للتعذيب. من خلال تزايد جرائم التعذيب هنا وهناك واستمرار للحالة التي تعيشها مصر من خلال الفوضى العارمة في تنفيذ القانون وعدم مراعاة كرامة

المواطن المصري . من هنا يجب أن يتم محاربة ظاهرة التعذيب والقضاء عليها لتصبح مصر بلا تعذيب ودائماً ما يقاس تقدم الدول من خلال مساحة الحرية واحترام كرامة الإنسان في هذه البلاد، لذا نتمنى أن تصبح مصر خالية من التعذيب والاستخدام السيء للسلطة من قبل أفراد من الشرطة المصرية. إننا هنا نعرض ما تم توثيقه من جرائم التعذيب التي تحدث كل يوم منها ما يتم الكشف عنه والكثير لا يجراً الضحية على الإبلاغ عن تعذيبه لجهلة وتخوفه من قبل أفراد الشرطة .

إننا ندعو المواطنين أن يتصدوا مثل هذه الأفعال الشاذة والسيئة لكي نقف أمام مرتكبيها ومحاسبتهم على ما اقترفوه تجاه الشعب المصري الذي أعطاهم السلطة والنفوذ لحمايتهم لا لتعذيبهم وقتلهم وسحقهم .

القسم الأول : التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية الخاصة بالتعذيب

ويتناول هذا القسم التشريعات الوطنية وما تحتوية من عقوبات بسيطة لا يمكن أن تتناسب مع ما يحدث وبشاعة التعذيب في مصر وأيضاً يتم مناقشة المواثيق الدولية التي تحارب ظاهرة التعذيب في العالم كلة وتجربة لما يحتويه من إهانة لكرامة الإنسان الذي كرمه كافة الأديان السماوية كما أن العالم اختار يوم ٢٦ يونيه من كل عام هو اليوم العالمي لمناهضة التعذيب .

القسم الثاني : حالة يجب دراستها (خالد سعيد آخر ضحايا التعذيب في مصر) ٧ يونية ٢٠١٠م .

لا حديث يعلو إلا عن قضية مقتل الشاب المصري خالد سعيد ٢٨ عام آخر ضحايا التعذيب والقتل والإهانة التي تمارسه أفراد من الأمن المصري على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر دون مراعاة لأي شرائع سماوية أو قانونية أو دولية . إننا الآن أمام جريمة بشعة تجسد حالة الفوضى التي تعيشها مصر في الفترة السابقة وتظهر هذه الحالة جلياً داخل وزارة الداخلية التي هي في الأساس دورها

حماية المواطنين من خلال القانون الذي يتم اختراقه من قبل بعض أفراد الشرطة لأننا هنا يجب أن نذكر أن أفراد الشرطة منهم من هم قتلهم وأشرار ومنهم من يسهرون لحماية المواطنين والقانون ولكن نتمنى أن يسود احترام القانون وأن يتم القضاء على بلطجية الشرطة قتلة شبب ومواطنين مصر.

يتناولها التقرير كل الزوايا الخاصة بمقتل خالد سعيد سواء ما جاء علي لسان الشهود أو ما جاء في بيان الداخلية عن الواقعة .

القسم الثالث: توثيق حالات التعذيب عام ٢٠٠٩م

هذا القسم يرصد عدد من الحالات التي حدثت في عام ٢٠٠٩م، سواء حالات التعذيب داخل السجون المصرية أو داخل مراكز وأقسام الشرطة والأمر الذي أصبح جديد على المجتمع هي حالات التعذيب في الشارع المصري أمام المواطنين .

القسم الرابع : الخاتمة والتوصيات

التعذيب الآن في مصر أصبح أكثر شراسة لأن الأمر خرج من داخل أقسام ومراكز الشرطة إلى الشارع فأصبح التعذيب في كل مكان دون النظر إلى ما يحدثه التعذيب من انهيار اجتماعي داخل المجتمع المصري ويزيد نسبة المجرمين الناقمين على الأوضاع إننا أمام كارثة حقيقية نتمنى أن نجد لها حل ولا يمكن الحل إلا من خلال وزارة الداخلية نفسها وأن يتم وضع ملف التعذيب أمام القيادات لحلها ، دائما ما نتكلم ونصرخ ونقول إن مصر لا يمكن أن تسير عجلة الإصلاح السياسي والاجتماعي إلا من خلال احترام المواطن المصري صاحب هذه البلد، من دافعي الضرائب التي يدفع منها مرتبات الضباط وأفراد الشرطة لخدمة المواطنين والمحافظة على حياتهم وأموالهم وأولادهم لا أن يقتلونهم ويعذبوهم .

إننا يجب أن ننظر إلى الأمام وأن نضع حلول حقيقية سهلة التنفيذ للقضاء على ظاهرة التعذيب في مصر إنه حلم أن نجد يوم لائحة على أقسام ومراكز الشرطة مكتوب عليها (مصر بلد بدون تعذيب) .

بدأت انتفاضة شعبية غير مسبوقة يوم الثلاثاء الموافق الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك. وكان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثر كبير في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر تجاه استمرار نظام مبارك. وتركزت الشرارة التي اندلعت بسببها ثورة «اللوتس» كما أصبح يطلق عليها إعلامياً في عدة نقاط، أهمها:

قانون الطوارئ:

وهو القانون المعمول به منذ عام ١٩٦٧، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهراً في أوائل الثمانينات، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل «تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسمياً أي تبرعات مالية غير مسجلة». وبموجب هذا القانون احتجز ما يزيد عن ١٧ ألف شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير إلى ٣٠,٠٠٠ سجين. ويمنح قانون الطوارئ الحكومة الحق في أن تحتجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون، ولا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وقد عملت الحكومات المتوالية في مصر على إبقاء العمل بهذا القانون بحجة الحفاظ على الأمن القومي.

سطوة رجال الشرطة:

ففي ظل العمل بقانون الطوارئ عانى المواطن المصري من الظلم وإنتهاك حقوقه التي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل، ومن أشهر هذه الأحداث مقتل الشاب السكندري خالد محمد سعيد الذي توفي على يد رجال الشرطة في منطقة سيدي جابر في السادس من يونيو ٢٠١٠، بعد أن تم ضربه وسحله حتى

ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية

الموت أمام عدد من شهود العيان. ووفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه في إعتاق حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية. ويصل إجمالي ضحايا عنف وزارة الداخلية المصرية لنحو ٣٥٠ (شهيد) في آخر ثلاث سنوات، حسب تقديرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.
حسني مبارك:

استمرار الفترة الرئاسية لحسني مبارك منذ عام ١٩٨١، وطوال ثلاثين عاما تعرضت فيها مصر للسرقة والنهب من حاشيته ووزراء حكوماته المتعاقبة، ما كان له الأثر الكبير على التدهور الإقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم وإرتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم.
سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـ (٣,١) عام ٢٠١٠ استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحلي الدولة، حيث أن ١٠ تعني نظيفة جدا وتعني شديدة الفساد. وتحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلد مدرج في التقرير. ومع انتهاء العام الماضي ٢٠١٠ وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر لنحو ٤٠ ٪، وصل إجمالي دخل الفرد منهم لنحو دولارين في اليوم.
زيادة معدلات الفقر:

ساهمت الزيادة الكبيرة في عدد السكان (ما يزيد عن ٨١,٧١٣,٥١٧ حسب آخر التقديرات عام ٢٠٠٨)، وتركز النسبة الأكبر من هذا العدد في الشريط الضيق على ضفاف النيل في مساحة حوالي ٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع (١٥٠٠٠ ميل مربع) في زيادة معدلات الفقر والبطالة.

تصدير الغاز لإسرائيل:

في عام ٢٠٠٤ أبرمت أربعة عقود تقوم بموجبها مصر بتصدير الغاز الطبيعي

لإسرائيل، يمتد العمل بها حتى عام ٢٠٣٠م. وتسببت هذه العقود في أزمات عدة بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين، خاصة أن التصدير لا يجب أن يبدأ إلا في حالة وجود فائض وهو ما لا يتوفر في مصر. واعتبرت تلك العقود إهداراً للمال العام ومعاملة لإسرائيل فضلاً عما يشوبها من فساد وعدم شفافية، ما دعا المحكمة الإدارية العليا لإصدار أحكام ببطان قرار وزير البترول سامح فهمي لتكليفه مديري شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم، التي تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.

انتخابات مجلسي الشعب والشورى:

قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات أجريت الانتخابات البرلمانية في مصر لمجلسي الشعب والشورى، والتي حصد فيها الحزب الوطني الحاكم على ما يزيد عن ٩٥٪ من مقاعد المجلسين، محت بشكل كامل أي تمثيل للمعارضة. الأمر الذي أصاب المواطنين بالإحباط، ودفع قوى سياسية عدة لوصفها بأسوأ انتخابات برلمانية في التاريخ المصري لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف عليها بعد أن أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنِع الإخوان المسلمون من المشاركة فيها بشكل قانوني.

تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية:

عملية إرهابية حدثت في الإسكندرية في أول أيام العام الجديد ٢٠١١، وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. وأسفرت هذه العملية عن وقوع ٢٥ قتيلًا (بينهم مسلمين) كما أصيب نحو ٩٧ شخصًا آخرين. المثير في الأمر أن بعض الأوراق التي تم العثور عليها في الأيام القليلة الماضية تصف تورط وزارة الداخلية المصرية (معلومة غير مؤكدة) وأنها وراء التفجير بمساعدة جماعات إرهابية، وأن هناك سلاح سري تم تأسيسه من اثنين وعشرين ضابطاً وتحت إشراف وزير

الداخلية «حبيب العادلي» لترهيب المواطنين وزعزعة إحساسهم بالأمن، والترويج لأفكار الفتنة الطائفية.

ظاهرة البوعزيزية:

على الرغم من أن ظاهرة البوعزيزية التي تنسب إلى التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه، ظاهرة يجبل التاريخ من ذكرها إلا أنها أدت إلى إطلاق شرارة الثورات العربية وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية ومحكمة الفاسدين والطفغة في عدة دول. وقبل أسبوع من بداية الأحداث، قام أربعة مواطنين مصريين في الثلاثاء ١٨ يناير ٢٠١١ بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة هم: محمد فاروق حسن (القاهرة) سيد علي (القاهرة) أحمد هاشم السيد (الإسكندرية) ، محمد عاشور سرور (القاهرة)

مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت:

ربما لا يمكن تصنيف مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) كسبب رئيسي لقيام ثورة «اللوتس»، لكنها تبقى حلقة وصل ومحرك مهم للأحداث. فمن خلال صفحة أو مجموعة «كلنا خالد سعيد» على فيسبوك، تمت الدعوة لمظاهرات يوم الغضب في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، كما كان للصفحة أو المجموعة دور كبير في التنسيق بين الشبان ونقل صدى المواجهات مع رجال الأمن. فالثورة عندما بدأت يوم ٢٥ يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا أو انضموا لصفحة (كلنا خالد سعيد) ثم تحولت الى ثورة شاركت فيها جميع طوائف الشعب المصري.



التحليل السيكولوجي لرأي ترينيداد خيمينيز في الثورة المصرية



الرأي: تخلي الرئيس مبارك عن الحكم سيسرع من الانتقال
الديمقراطي ويسمح للشعب المصري تحقيق تطاعته المشروعة.

حيثيات هذا الرأي:

من دراسة حياة ترينيداد خيمينيز ، وكونها كانت عضو لجنة العلاقات الدولية في مجلس شباب أسبانيا، فإننا نجد أن علاقاتها بالشباب ، بالإضافة أنها درّست القانون في الجامعات، قد ساعدت في تسليط الضوء على أهم أمراض المجتمع المصري ، في كلمة جامعة وهي «تنحي مبارك سيسرع من الانتقال الديمقراطي» ، ويدل ذلك على أنها تعي تماماً أن مصر تفتقد إلى الديمقراطية ولا سيما في عهد الرئيس المخلوع (حسني مبارك)، وهي تعترف بأن مطالب الثورة مشروعة، ومن إعجابها بشباب مصر فإنها قررت أن تأتي إلى مصر ظهر يوم الأحد الموافق ١٣ مارس ٢٠٠١م، في زيارة رسمية لمدة يومين، تلتقى خلالها مع الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور نبيل العربي وزير الخارجية، كما تلتقى بعمر و موسى أمين عام جامعة الدول العربية، والدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.



ترينيداد خيمينيز وزيرة الخارجية
والتعاون الأسبانية في القاهرة بعد الثورة

وستلتقى خيمينيز بعض ممثلي شباب ثورة ٢٥ يناير، أثناء زيارتها، وتأتي هذه الزيارة في إطار العلاقات الطيبة التي تجمع بين مصر وأسبانيا، كما أنها المحطة الأولى في جولة وزيرة الخارجية والتعاون الأسبانية بالمنطقة، والتي تشمل مصر وسوريا والأردن ولبنان^(١). أعربت خيمينيز عن تهنئة بلادها للشعب المصري بنجاح ثورته، التي انطلقت من ميدان التحرير وحازت اهتمام العالم، وتمنت له النجاح في إرساء أسس الديمقراطية الكاملة، وأضافت قائلة «إننا ندعم الشعب المصري، ونقدم له كل ما بوسعنا انطلاقاً من تجربتنا، خاصة أن أسبانيا لها تجربة هامة على صعيد العملية الانتقالية الديمقراطية».

(1) جريدة اليوم السابع : الإثنين ١٣/٣/٢٠١١م.



عمرو موسى مع وزيرة الخارجية الأسبانية... الإثنين، ١٤ مارس 2011 م.

وأعلنت عن استعداد بلادها لتقديم كل أشكال الدعم إلى مصر، خاصة خلال مرحلة التحول الديمقراطي، وخاصة أن لدى أسبانيا تجربة بهذا الصدد، وقالت: «نحن واعدون لهذه المرحلة، ونراها فرصة تاريخية كبرى، ونحض على الاستثمار ومواصلة العمل، من خلال آليات الإجماع والحوار والاستقرار»، جاء ذلك خلال لقائها الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، حيث أكدت أن ما تشهده المنطقة من تغيرات ديمقراطية ستشكل حافزا من أجل تحقيق السلام في المنطقة^(١).

ويجد بالذكر أم نشير إلى رأي الأديب والمستعرب الإسباني «خوان غويتيسولو»:

المصريين شعروا في الميدان بأنهم ملاك مستقبلهم ومصيرهم وعليهم أن يقولوا كفى!». «

(١) جريدة اليوم السابع: الإثنين ١٤/٣/٢٠١١ م.

الصورة الوثائقية

الصورة الأولى



قوات أمن الدولة تضرب المتظاهرين

الصورة الثانية



قوات الأمن المركزي تضرب المتظاهرين

الصورة الثالثة



ضباط الأمن المركزي يعتدون على الثوار

الصورة الرابعة



رجال أمن الدولة والأمن المركزي يضربون الشباب

الصورة الخامسة



قوات الشرطة تضرب المتظاهرين بالرصاص الحي وتدهس المتظاهرين

الصورة السادسة



رجال أمن الدولة يضربون المتظاهرين

الصورة السابعة



الأمن المركزي يقف حائلاً أمام النساء المتظاهرات، والسيدة تصرخ وتقول إما النصر
وإما الشهادة

الصورة الثامنة



إمرأة مصرية تترجى قوات الأمن المركزي أن لا يمنعوها من التظاهر

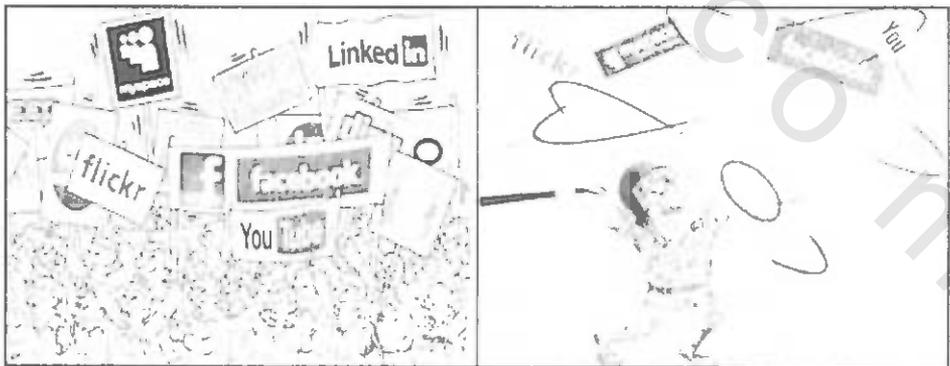
الوثائق الكاريكاتيرية

الصورة التاسعة



أشرقت شمس الحرية

الصورة العاشرة



ثورة الفيسبوك وتويتر ويوتيوب أطاحت بالنظام

الصورة الحادية عشر



سقط الرئيس

الصورة الثانية عشر



فرحة الثوار بسقوط رأس النظام

الصورة الثالثة عشر



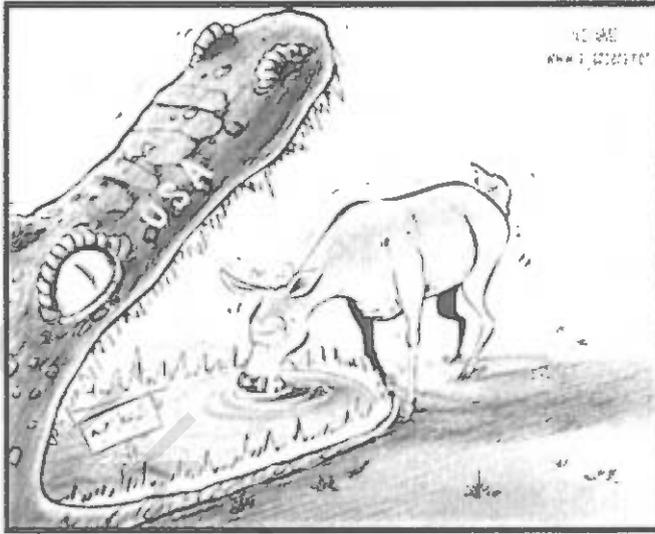
ليلة سقوط مبارك

الصورة الرابعة عشر



الفيسبوك أسرع من جمال وخيول البلطجية في الميدان

الصورة الخامسة عشر



بدون تعليق

الصورة السادسة عشر



كاريكاتير يعبر عن البلطجة في موقعة الجمل بميدان التحرير.... رسوم عصام.

ثانياً: صور مظاهرات في أسبانيا تضامناً مع الثورة المصرية

انطلقت في العاصمة الأسبانية مدريد الأربعاء ٩-٢-٢٠١١ مظاهرات مؤيدة لثورة الشعبين المصري والتونسي.

الصورة الأولى



مصر حرة الآن

الصورة الثانية



الصورة الثالثة



الصورة الرابعة



ثالثاً: تعليقات الصحف الأسبانية على الثورة المصرية

صحيفة «البايس» الأسبانية
الثورة المصرية تحدد مصير المنطقة

أجرت صحيفة الباييس الأسبانية (السبت ١٩ فبراير ٢٠١١م)، مقابلة مع



خافيير سولانا، الرجل الذى جسد دبلوماسية الإتحاد الأوروبى حتى العام الماضى للنقاش بشأن التغيير فى العالم العربى، والدور الأوروبى فى هذا التغيير الذى فاجأ العالم. وأوضح سولانا فى المقابلة أن

«الثورات التونسية والمصرية تعتبر تغيير عميق فى جميع المجتمعات بشتى أنحاء العالم، مشيراً إلى أن هذا التغيير «لا رجعة فيه»، وأنه يختار مصر على الأخص لتمثيل مسار بقية المنطقة. وأشار سولانا إلى أن هناك عدة نتائج ترتبت على هذا التغيير، الأول أن هذا التغيير لن يؤثر على مصر وتونس فقط بل أيضاً على العالم بأجمعه، أما النتيجة الأخرى فهى أن الشباب أراد الحرية والبعد عن الدين، وبالتالي فإن فرصة الإخوان المسلمين أصبحت قليلة للغاية لحكم البلاد، حيث إنهم حاولوا القفز على نصر هؤلاء الشباب، ولكنهم فشلوا فى ذلك، لأن هؤلاء الشباب يدركون تماماً ما يقولونه وما يرغبون به، وأصبحت مصر الآن هى المفتاح لتطور الشرق الأوسط، وتحديد العناصر الإيجابية فى عملية السلام.

والمعروف أن خافيير سولانا كان وزير خارجية أسبانيا من ١٦ يونيو ١٩٩٢م -

١٨ ديسمبر ١٩٩٥م، وهو من مواليد ١٤ يوليو ١٩٤٢م (مدريد - أسبانيا)

رابعاً: صور من الصحف الأسبانية عن الثورة المصرية:



جريدة «إل بياس» الإسبانية الصفحة الأولى، أمس ٢٦ يناير.